

المقدمة:

أن بقاء ضعف الدولة الغنية بمعطيات جغرافيتها الوطنية بسبب بعدها عن احتضان تعابير قوانين التطور العلمي والنظم والتشكيلات الموائمة له، وعجزها عن توظيف هذه القوانين في المواجهة المستديرة للتطور التكنولوجي في فن التنظيم الحالي لتعبئة الذكاء والموهبة مع الموارد المادية، وبقائها رهينة للمفاهيم التقليدية في ضمان أمنها القومي دون رفده بالحلقات العالية التقنية والكفاءة سيجعلها أسيرة التفوق الأقليمي والدولي ومنطقة استقطاب للتنافس والصراع الدوليين عليها.

والضعف المقصود هنا، شاملاً لطبيعته عندما يتعلق الأمر بالدولة لكيان هرمي متشابك والذي يحتاج من أجل تطوره والمحافظة عليه إلى نظام سياسي قادر على استيعاب الواقع المحلي والتكيف مع الواقعين الأقليمي والدولي، ونظاماً اقتصادياً قادراً على إشباع حاجات الناس وتطوير مستوياتهم المعيشية نحو الرفاهية مستوعباً لكل ما يطرأ من متغيرات على النظام الاقتصادي الدولي، ونظاماً اجتماعياً قادراً على إيجاد المشترك العام لجميع كتله وأحزابه وطوائفه نحو الأهداف والغايات العليا ليشكل العلم رابطاً مهماً لهذا المشترك العام راعياً لمبادئ العدل والمساواة وضمان تمتع الأفراد بحرياتهم وحقوقهم من أجل الأبداع في تطوير هذا الرابط الذي يلعب دوراً مهماً في تفعيل وتوسيع مقدرات الأمن القومي في الدفاع عن المصالح والمؤسسات والقيم

(*)مدرس العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية.

الوطنية، وتوجد هناك مقاييس لضعف الدولة من خلال مظاهر عديدة اقتصادية وسياسية وصناعية وأمنية، لعب العلم وتعبيراته دوراً مهماً فيها ليضيف مقياساً رئيسياً إلى المقاييس التقليدية ((ارتفاع أو انخفاض الدخل السنوي الفردي- ارتفاع أو انخفاض معدل الإنتاج والدخل القومي-تخلف أو تطور الإنتاج الزراعي والصناعي-الواقع الصحي والتعليمي-الأداء الوظيفي... الخ)) إضافة إلى القدرة على الدفاع عن النفس تجاه التهديدات الخارجية، أو مدى التأثير على الدول الأخرى في المحيطين الإقليمي والدولي، والدولة التي لا تملك التطور العلمي المعاصر وإستيعاب مظاهره، وتحمل الإشارات السلبية في المقاييس التقليدية الأنفة الذكر تكون أسيرة دائماً للتفوق الخارجي وتعجز عن تأكيد أرادة شعوبها، وتكون النتائج كارثية عليها أن هي أتسمت بالضعف ولكنها تملك في أراضيها من موارد طبيعية ومواد أولية وموقع مهم مما يحتاجه الآخرون، وخاصة الأقوياء منهم.

لأن الصياغة الصحيحة للعلاقات الدولية وفق قواعد العصر الحالية لم تعد مبادئ يجري ترديدها عن المسافة والسكان وكمية ونوعية الموارد الطبيعية والمواد الأولية، وإنما هي حركة نشطة ودورية وفاعلة لأن سرعة الأحداث وقوتها بفضل العلم والعمل تجعل من الصعوبة الرهان على المجهول مما تخبئه الأقدار، وهنا غاية بحثنا التي تعالج أشكالية وجود بعض الدول العاجزة عن أشباع حاجيات شعوبها بسبب محدودية مواردها الطبيعية، ودول من الممكن أن تشبع جميع حاجيات شعوبها بسبب وفرة مواردها الطبيعية، بيد أن تحليل الواقع الدولي أظهر أنقلاباً في هذه المعادلة، لاننا وجدنا بعض الدول القوية المؤثرة أستطاعت أن تشبع جميع حاجيات شعوبها الضرورية وهي لا تملك أي فائض من الموارد الطبيعية الرئيسية بل وتحتاج إلى معظمها، في المقابل وجدنا دولاً أعطاه الله سبحانه وتعالى أكثر مما تحتاجه شعوبها من الموارد الطبيعية ولا تملك المكانة المؤثرة وتقع دائماً أسيرة تفوق الآخرين وأتضح

من خلال التحليل أن متغير القوة العلمية والبشرية قد لعب دوراً مهماً في خرق هذه المعادلة.

لذلك جاء بحثنا في أوله عن مظاهر القوة التقليدية ومাত্রاً عليها من متغيرات ومبحثه الثاني عن كيفية احتضان العلم لتوظيف قوته في التطور، والثالث عن تعبيرات القوة العلمية في مضامين الأمن القومي والدفاع عن النفس ذلك الدفاع الذي يرتب الحرية في استثمار وتوظيف خبرات المعطيات الجغرافية بعيداً عن أستغلال الأقوياء الآخرين.

المبحث الأول

مظاهر القوة التقليدية

أن ظاهرة الاحتلال والاستعمار جاءت بتفوق بعض التنظيمات السياسية والاقتصادية والعسكرية لبعض الجماعات البشرية على الأخرى، ومن واكب هذه التفوق وأدامه بكافة عناصر القوة المتطورة مع أستيعاب كافة المتغيرات المحلية والدولية أستطاع البقاء كقوة احتلالية استعمارية أو أي مسميات أخرى تتفق مع جوهر أهداف هيمنة دول على دولة أخرى، ومن بقي خارج هذه المواكبة فقد قوة التأثير وتحقيق عين الأهداف وقد يتعرض إلى التهميش والعزلة وحتى الاحتلال بسبب عدم قدرة مقومات القوة التقليدية مجابهات المقويات الحديثة المتطورة بفعل المتغير العلمي:

١. البيئة الجغرافية: لم تقتصر مخاطر تخلف الدولة الغنية في مضامين العلم والتكنولوجيا على أمنها القومي فحسب، بل قد يتعدى ذلك الى حقها في البقاء في البيئة الدولية ونقصد بالدول الغنية بمعطيات جغرافيتها من الثروة الطبيعية والمواد الأولية والأرض والموقع والطقس... الخ، التي أعتبرها أصحاب المدرسة الجيوبوليتيكية التقليدية عناصر قوة رئيسية، متناسين الآثار الجسيمة التي سيرتبها التخلف العلمي التكنولوجي والذي أنعكس على الدولة في التفاعلات الدولية، فقد أكد مفكروها ومنذ قيام الدول القومية في القرن الثامن عشر وحتى

بدايات القرن العشرين على أهمية معطيات الجغرافية الوطنية في رسم السياسة الداخلية والخارجية وتبوء نوع المكانة في العلاقات الدولية، بشكل مبالغ فيها، حتى أطلق البعض على هذه العلاقة (الحتمية الجغرافية) التي وجدت تعبيراً جازماً لها في أطروحة حيث قال: (أعطوني خريطة بلد وهيئته ومناخه ومياه Vector Cusin فيكتور كوزان ومجموع نباتاته وحيواناته... الخ وأنا اتكفل بأن أقول لكم جازماً من سيكون رجل هذا البلد وما سيكون دور هذا البلد في التاريخ ، وليس في زمن معين بل في جميع الأزمنة)^١. مستنداً في أطروحته على اعتبار أن الدولة التي تم التعرف عليها متصلة بأرض تمارس عليها كام أشرافها، وإن الإلمام بها لايفصل عن الإلمام بها لايفصل عن الإلمام بالأرض. وإن الأرض وما تحتويه تؤثر في زيادة سلطة الدولة أو أنقاصها، وإن أهم صورة عن هذا التأثير هو تمكّنها بحرية من توفير الاحتياجات الأنية والمستقبلية للسكان، والمحافظة على هويتها الخاصة المتأنتية من خلال التفاعل العميق في التاريخ بين البيئة الجغرافية والمبادئ الأساسية لقيمتها وتكون في وضع أقل تبعية حيال الدول الأخرى لأنها تملك القدرة التقليدية لحماية أرضها ونستدرك هنا مقولة راتزل الشهيرة عن الأرض وحمايتها حيث قال: (إن كل دولة هي بالضرورة في صراع مع العالم الخارجي للدفاع عن الفراغ الذي تشغله ، وكل دولة متينة التنظيم تحاول زيادة فراغها بمختلف الوسائل لتأمين موارد ومنافع أكبر)^٢ أرتبط ذلك بمفهوم الأمن القومي التقليدي الذي دمج بين فكرة فرض الإرادة على الآخرين وحق حماية الذات، حين خول الدولة استخدام ما يتوفر لديها من الوسائل المادية وغير المادية لبقائها وذاتها ومصالحها.

^١ بيير رينوفان ، وجان باتيست ، مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية - مكتبة الفكر الجامعي - لبنان - بيروت - ١٩٦٧ - ص ١٦ .
^٢ المصدر نفسه ص ٣٩ .

ويوعز الباحثون من المدرسة السلوكية أصل هذه الفكرية الى خاصية العدوانية لدى الإنسان البدائي وبالذات عدوانية التملك الذي يبدأ من امتلاك الذات وقد لاينتهي إلا عند امتلاك العالم^٣.

بيد أن ما يهمننا إن هذه الأفكار أظهرت مفهوم (الفراغ الحيوي) الذي أعمدته المدرسة الجيوبوليتيكية التقليدية حيث أعتبرت حينها أن سيطرة روسيا على النجود والسهوب المحيطة بها والتي كانت معبر الغزوات الكبرى عملية تنظيم الفراغ وفي نفس السياق أعتبرت إمعان ضم ألمانيا الهتلرية لأجزاء كبيرة من بولندا وبلجيكا الى ألمانيا فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية^٤.

وترادف مع هذا المفهوم ظهور فكرة (مراكز القوة الطبيعية) وكأن الكتاب كانوا فترة الحربين العالميين الأولى والثانية يؤطرون السبل لتلبية الحاجة المستديمة للنظم الاقتصادية الأوربية في إيجاد الأسواق الجديدة والموارد الأولية الجديدة والأيدي العاملة الرخيصة مما أظهر صراعاً دولياً جوهره تنازع الإيرادات الوطنية، وهو تنازع ناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها ولكي تقوز هذه الدول في هذا الصراع أخذت تبحث عن مصادر جديدة لزيادة إمكاناتها وقدراتها ولذلك برزت الظاهرة الأستعمارية في العلاقات الدولية، وأن تغيير اللاعبين في هذه الظاهرة، حيث بقي البعض ورحل البعض وجاء غيرهم كان يفعل المتغير العلمي الأقتصادي الذي غير في خارطه التفوق الدولي.

٢. الأرض: أهم مكون في هذه البيئة وإن سعة الأرض وعدم أنغلاقها وقربها من السواحل ومنافذ البحار ونقاط أرتكاز المواصلات الدولية وأحتوائها على وفرة الثروات الطبيعية والمواد الأولية وتنوع الطقس والنبات الطبيعي وكثرة المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية.

^٣ د. محمد مصالحة - مسألة الأمن القومي - بين المفاهيم ، الواقع ، النصوص - شؤون عربية - العدد ٣٥ ، لسنة ١٩٨٤ .
^٤ بيير رينوفان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢ .

بالتأكيد تؤثر هذه المعطيات الحياتية للشعب وتوفر له حرية كبيرة للحركة نحو النمو والتطور والمكانة المرموقة (الهيئة الدولية) في البيئة الدولية وفي المقابل فإن الشعوب التي تشغل فراغاً صغيراً يفتقر الى كل أو جزء من هذه المعطيات الأيجابية للجغرافيا تتصف بأستعدادات فكرية أكثر تهيباً وتواضعاً ولا ترتقي الى المكانة المرموقة في البيئة الدولية، وغالباً ماتكون دولهم أسيرة الاعتمادية على الدول الكبرى، وأن حدثت أستثناءات في هذه الدول ستكون بالتأكيد بفعل العامل الأنساني المقرون بالتطور النوعي للإنسان، حين وظف العلم في السيطرة على فضاء دولته وفضأت الدول الأخرى، أو على السيطرة على مياهه الإقليمية والمياه الإقليمية للدول الأخرى.

٣- الثروة الطبيعية والموارد الأولية: تصاعدت أهمية الطاقة مع تقدم التقنيات الصناعية، فقد أعطى الفحم في تفاعلات العلاقات الدولية أهمية متفوقة للدول التي تملك طبقات فحمية كبرى وجاء عهد الطاقة المائية ليدخل في حياة الصناعة الكبرى في مناطق جبلية ظلت من قبل خارج حدود الاهتمام السياسي.

وفي العقود الأولى للقرن العشرين ولغاية الآن تصاعد دور البترول في العلاقات الدولية جراء أتساع أستخداماته لأغراض طاقة وأغراض عديدة للصناعة، الأمر الذي أبرز أهمية كبيرة للمناطق المنتجة له، والتي لم يولها أحد حتى ذلك الحين غير أهمية بسيطة، ثم جاءت مصادر الكونغو من اليورانيوم بعدد عام ١٩٤٥م التي أستثمرت أستثماراً واسعاً فأسندت لهذا البلد المنسي حينها مركزاً هاماً ولو لحين من الزمن^١. ومع التطور العلمي أخذت التكنولوجيا الصناعية تلبي بصورة مستديمة تتسع كماً ونوعاً أحتياجات المجتمعات الأستهلاكية فأرتفعت الأهمية السياسية لمناطق الأخشاب والقصدير والنحاس والحديد والألمنيوم والكبريت... الخ، وبسبب عدم التعادل في مصادر الثروات

١ ج. موريس و. ا. ج. ديكنز - تاريخ العلم والتكنولوجيا ، ج ٢ ترجمة أسامة أمين القوي - الهيئة المصرية للكتاب - القاهرة - ص ١٢ .

٢ بيير رينوفان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٧ .

الطبيعية والموارد الأولية المنتشرة في الكرة الأرضية، وبفضل التطور الملحوظ في وسائل النقل والمواصلات والاتصالات والتقوى العسكري للأوربيين، أصبحت الموارد الطبيعية والأولية أكثر عمقاً وأتساعاً وأهمية في الصراعات الأولية^٧، وأصبحت المنافسة بين الدول علنية حول الهيمنة على منافذ الموارد الطبيعية والأولية، وقد حدثت حروب عديدة بسببها، وكانت هذه الحروب تزداد ضراوة كلما كانت الشعوب ذات الخواص التنظيمية المتبينة الفاعلة وصاحبة الأمكانيات التكنولوجية المواكبة للتطور المستديم تمنع في سياسة الهيمنة على الثروات الطبيعية والموارد الأولية تجاه الدول (الضعيفة) وكأن الحق معها في ذلك، وهل صحيح أن الواقع يفرز دائماً حقيقة أن الموارد الدفينة والثمينة تحت الأرض وفوقها لاتجدي إلا أولئك القادرين على أن يستخلصوا منها أفضل المنافع، والقدرة هنا تعني الإمكانية على تطبيق قوانين التطور العلمي التكنولوجي وتوظيفها في فاعليات قوة التأثير للأستحواذ على ما تحتاجه لدى الدول الضعيفة.

وبالعكس نستطيع أن نقول بأن الدولة التي لاتملك النظم والتشكيلات المتفاعلة مع التطور العلمي التكنولوجي، ولكنها تملك حظاً وافراً في الثروة الطبيعية والمواد الأولية، تكون عامل تصعيد في هذه المنافسات والصراعات التي تأخذ أشكالاً عديدة حسب تطور وتغير وسائلها.

٤- البيئة النفسية: الشعور بالراحة والأطمئنان على القيم والتراث ونمو الثقافة وتدعيمها كلها نجدتها بالمنظور الأمني الحديث المتفاعل مع المبادئ الأساسية للبيئة النفسية في الأخلاق والقيم والأيديولوجيات الوطنية الذي أبرز جملة من المفاهيم أهمها (القدرة لحماية الأمة من خطر القهر على يد قوة خارجية) وفي تعريف آخر (أنه قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديد الخارجي) وعرفه والتر ليبمان (تكون الدولة آمنة عندما لاتضطر الى تكريس مصالحها

^٧ روبرت جيلين - الحرب والتغير في السياسة الدولية - دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد - ١٩٩٠ - ص ١٤٩.

المشروعة لتفادي الحرب، وهي أيضاً قادرة في حالة التحدي والضرورة على أن تركز هذه المصالح لمواجهة الحرب)، وأخيراً يعرفه هنري كيسنجر (انه يعني أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها الى تحقيق حقه في البقاء)^٨.

فالكل تحدث عن القدرة والمقدرة في توظيف المعطيات الجغرافية الاستراتيجية والعامل البشري النوعي لتحقيق التفوق أو التوازن بين الدول المتصارعة وقد يكون هناك هامش لتفوق البيئة النفسية لهذه الدولة أو تلك بيد أن التجارب الحديثة لم تحدثنا عن رقي هذا الهامش الى المرتبة الأولى قبل القدرة العلمية والتكنولوجيا فلا مجال لصمود الجندي المقاتل البسيط المدمج بالقيم والأخلاق في ساحة المعركة أمام الجندي المدمج بالمعدات والأدوات العالية الكفاءة والقوة التدميرية مع أسناد فضائي، فالبيئة النفسية تكون أمه وسليمة مع المقدرة العلمية والتكنولوجية وضعيفة ومهددة بدونها ويؤول ذلك الى التطور النوعي لطبيعة القدرة الذي أحدثته الثورة العلمية التكنولوجية، وبذلك تراجعت وبشكل حاد العلاقات الدولية القائمة على تقارب الأيديولوجيات لتحل محلها العلاقات القائمة على المنافع الاقتصادية والعلمية المنظمات الدولية ذات الطبيعة الاقتصادية العلمية أكثر حضوراً وتأثيراً من المنظمات الأيديولوجية والمذهبية.

٥- السكان: لم تعد القوة البشرية تقاس كما بعدد عشرات الملايين من الأفراد، فالتعبير الذي أحدثته القوة العلمية غير ذلك بشكل كبير، فالمجتمعات التي أفرزت الأنظمة السياسية القوية ونظمها الاجتماعية المستقرة والمتطورة نجحت في خلق الشخصية الفردية الموائمة مع المتجدد من التطور التكنولوجي عن طريق النظم الاجتماعية والمؤسسات التعليمية والبحثية العالية الكفاءة والمتناسقة مع مجموعة القيم الحركية المتفاعلة مع المكون العلمي النظري والتطبيقي للمعارف والمكون المعياري المستند على المطابقة والمواكبة لأهداف المجتمع

^٨ رفعت سيد أحمد ، الأمن القومي العربي ، تطور المفهوم ، دراسات عربية ، العدد ٣٥ ، ص ٨٠ .

نحو التطور الاقتصادي والاجتماعي والأمني^٩، أي جعل عملية اكتساب المعرفة للأفراد وسيلة لغايات معبرة عن التطور وتحقيق أنجازات ترصد تفوق شعب على شعوب أخرى.

وبذلك لكون الشعب قوياً بالتنوع المشبعة بعناصر مميزة وقادرة على التواصل مع النهج العلمي لمعالجة الواقع المحلي والأقليمي والدولي^{١٠}، بعيداً عن المنهج الميتافيزيقي الذي لايعطي للشعوب الضعيفة غير الأيحاء والحدس والمثالية^{١١} ويحرمها من التعاطي مع هذه الوقائع بصورة فاعلة ومؤثرة ويسحبها نحو الضياع أو الانعزال الضعيف.

والمجتمعات التي أجتهدت نحو هكذا تعليم وتربية والتي تشكل ٥/١ خمس سكان العالم أُنسجت بتملك التفوق والقدرة على التأثير والهيمنة على ٥/٤ أربعة أخماس سكان العالم الذين أبتعدوا ولم يرشدوا نحو أهمية "العلم" وتعبيراته في القضاء على مشاكلهم الغارقين فيها كالتخلف والفقر والصراعات الداخلية والشلل في توظيف القوة البشرية في مجالات الدفاع عنها أو حضورها المؤثر في التفاعل بين الشعوب أو في مجالات استثمار مواردها الطبيعية ومواردها الأولية^{١٢}.

المبحث الثاني

أحتضان القوة العلمية

أن تهيئة مستلزمات أحتضان الجهد الأنساني للتطور العلمي بأساليب بحثية موضوعية لرشد التطور التكنولوجي في أنشطة المجتمع والاقتصاد والصناعة والقوات المسلحة يتم بالتفاعل مع الدور المميز للمؤسسات البنوية

^٩ د. أحمد زايد - سيكولوجية العلاقات بين الجماعات - عالم المعرفة - العدد ٣٢٦ لسنة ٢٠٠٦ ص ٥٦.

^{١٠} عادل ظاهر - الأسس الفلسفية للعلمانية - دار الساقى - بيروت - ١٩٩٨ ص ١٢٥.

^{١١} أنظر هنري برجسون - الفكر والواقع المتحرك - ترجمة سامي الدوربي - مطبعة الأنشاء - دمشق ص ٤٣.

^{١٢} كذلك أنظر - نادر خرجاني - برنامج الأمم المتحدة الأثماني - تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ المستقبل العربي - العدد ٣٢٥ لسنة ٢٠٠٦ ص ١٩٢ - ص ١٩٣.

في الأعداد البشري لهدف ((صنع ثقافة علمية)) فالمعروف أن كل علم أياً كان موضوعه له آثار أيجابية على النظام الاجتماعي والسياسي والعلاقات الدولية من خلال قدرته على صنع شبكة ترابط وتشابك جميع مكونات المجتمع نحو التماسك والفاعلية مع نفسه ومع المجتمعات الإنسانية الأخرى.

في طبيعة العلم :

لكل علم طريقة منظمه ومحددة للبحث، فالعلم هو معرفة مصنوعة بأداة خاصة ويجد الباحثون طبيعة هذا الشرط بأنه يجب أن تكون لكل علم طريقة وأدوات Tooled knowledge^{١٣} وهذا يعني ضرورة توفير عدة تشكيلات بحثية Special Techniques خاصة به في البحث العلوم، خاصة العلوم الداخلة في صلب عملية التطور العلمي التكنولوجي مفتاح الدخول في التفوق الأقليمي والدولي، وهذا يتم بفعل دعم النظم السياسية الاقتصادية الاجتماعية السليمة.

واقعية العلم:

يمتاز العلم بالتجريد، فالمعلم يقوم من هذه الناحية على دراسة الحالات الفردية بصرف النظر عن الاختلافات الخاصة بين تلك الحالات، فبالرغم وجود مميزات خاصة لكل حالة من الحالات الفردية إلا أنه توجد خصائص عامة مشتركة تجمعها، وتحديد هذا المشترك هو مانعنه بالتجريد، وهو ما يهتم به العلم ويوصلنا الى فكرة ((القانون العلمي)) الذي يعتبر قاعدة تحدد الخصائص العامة التي تتوفر في كافة الحالات الفردية فظاهرة من الظواهر، وبذلك يساعد في تحديد ما يحدث في المستقبل، لان القانون العلمي لا يقوم على مصادقات حدثت في الماضي وقد حدثت في الماضي وقد تحدث أو لاتحدث في المستقبل، بل هو يقوم على رابطة حتمية هي رابطة ((السببية)) وهذه الرابطة

^{١٣} د. لبيب شقير - تاريخ الفكر الاقتصادي - دار نهضة مصر للطبع والنشر - بدون تاريخ ص ٢١ .

لا تتوقف على زمان معين أو مكان معين لأنها تترجم عن حقيقة منطقية مستمدة من طبيعة الظاهرة^{١٤} وهذا ما يفسر تطور أمكانية الدول المحتضة للعلم في الدفاع عن نفسها لأنها تواكب الاستكشافات العلمية وتأثيراتها وبذلك تكون على استعداد دائم لما قد يلجأ إليه الآخرون ممن أمثلوا هذه الاستكشافات.

عالمية القوانين العلمية :

القوانين العالمية نوعين، الأول ما يشمل القوانين الطبيعية الرياضيات، الفيزياء، الكيمياء، الأحياء، الجاذبية، الأشعاعات،... الخ، وهي قوانين كاملة الأنطباق بمعنى أنها لا تتحمل الاستثناءات وهي قوانين الدرجة الأولى أوجدها الله سبحانه وتعالى ، وما على العقل البشري إلا الاجتهاد في اكتشاف ما يمكنه اكتشافه منها وتغييرها لخدمة الإنسان والمجتمع والأنسانية، والفرق لا يكمن في قوانينها بل في الجهد الأنساني لمعرفة وتوظيفها الذي يرتب ميزة تفوقية للجماعة أخرى، إما النوع الثاني من القوانين هي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحكم في مجالات العلاقات الأنسانية والدولية، وهي احتمالية بمعنى أنها تحتل الاستثناءات، فهي قوانين من الدرجة الثانية، تلعب البيئة الجغرافية والمبادئ الأساسية للشعوب دوراً مهماً فيها، والفارق في المبادئ الأساسية للشعوب لا يرتقي الى العوامل التي تمنع احتضان قوانين التطور العلمي فباستطاعة الشعوب أن تحتضن قوانين التطور العلمي التكنولوجي بعيداً عن الوقوع بمأزق ((الصوت والصدى)) المتمثل بالتقليد الكامل عند بناء النظم والتشكيلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية تحت وهم الحصول على نفس النتائج. وعلى سبيل المثال من دراسة التطور الاقتصادي لدول غرب أوروبا نرى ان هذا التطور قد سار وفقاً لنمط معين بحيث أتخذ مراحل متعددة، رتب كل منها على المرحلة السابقة لها التي تركت بصماتها على المرحلة التي

^{١٤} المصدر نفسه ص ٢٢ .

تلتها^{١٥}، بيد أن هذه المراحل لن يمر بها التطور الاقتصادي لشعوب آسيا وأفريقيا، ونستخلص من هذا أن القوانين التي حكمت التطور الاقتصادي لغرب أوروبا ليست حتمية الأنطباق فيما يتعلق بالتطور الاقتصادي لشعوب أخرى، بيد أن قوانين التطور العلمي التكنولوجي سنجدها تلعب دوراً مهماً في أي تطور اقتصادي في جميع أنحاء العالم، فتعبيرات العلم بالمكننة الزراعية ومعالجة آفاتنا أخرجت قانون تطور الإنتاج الزراعي عند توافر المستلزمات الأخرى لدى جميع شعوب ودول العالم.

القوانين العلمية والتطور:

أهم ميزة تطويرية على الصعيد الاجتماعي يوفرها العلم كقاعدة للانطلاق هي محاصرته للتنافر بين الآراء والذهنيات، فالعلم يوفر حقيقة واحدة يتقبلها الجميع وأن أختلفت ميولهم، وهو القوة الرئيسية لمحرك المشترك العام داخل المجتمع.

أما على صعيد الدول التي أنتقل إليها التطور العلمي التكنولوجي التي كانت غير مؤثرة في البيئة الإقليمية والدولية ولاتملك المقدرة عن الدفاع عن نفسها، نجدها الآن أمتلكت التأثير والقدرة في الدفاع عن نفسها كالهند وباكستان وكوريا الشمالية على صعيد التكنولوجيا النووية، وهونك كونغ واليابان وكوريا الجنوبية والمانيا على صعيد التكنولوجيا العلمية الاقتصادية والصناعية بعد أن رتب العلم لها مساحة أكبر من الحرية في توظيف مواردها الطبيعية والبشرية.

والتطور يظهر مظهرين في طبيعة الدول:

المظهر الأول : تغيير تطوري Development Change

^{١٥} د. اسماعيل محمد هاشم - مذكرات في التطور الاقتصادي - دار الجامعات المصرية - ١٩٧٤ ص ٩.

ونعني بهذا التغيير إحلال نفوذ وأحكام أساليب جديدة في الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وينتج عن عملية التحلل والأحلال هذه تطور مهم يصب في مجمله في مظاهر، يمكنها من التفاعل مع الدول المتطورة مثلها والأرقى منها نسبياً وفق مبادئ المصالح المشتركة، ويمكنها من الخروج من الآثار السلبية لأشكالية "وجود حاجات أنسانية متعددة للمجتمع وموارد محدودة لأشباع تلك الحاجات مما يجعلها رهينة الاعتمادية على الغير" أو وجود موارد ستراتيكية فائضة عن الحاجة المحلية للمجتمع، وتحتاج لها المجتمعات الأخرى مما يجعلها موضع طمع وأستقطاب الآخرين.

والتغيير التطوري هذا حجماً يتناسب مع الموارد الطبيعية والبشرية وفاعلية النظام الديمقراطي في الدول .

المظهر الثاني: تغيير أنتكاسي Retrogressive change

ونعني بهذا التغيير هو تدهور مستويات الأداء والفاعلية في الواجبات السياسية والاقتصادية والعلمية والاجتماعية والأمنية، بسبب غياب المقدرة على اللحاق بالتطور والتفوق لدى دول الجوار أو دول العالم الأخرى، وينتج عن هذا التغيير تدهور معمم يصب في مجمله في قصور الدولة في الدفاع عن مصالحها في علاقاتها الدولية، ويجعلها عرضة للتدخلات الإقليمية والدولية. ويمكن أيضاً اعتبار الحالة أنتكاسية على الدولة عندما تبقى مستويات الأنشطة في كافة المجالات على حالتها في مقابل حدوث تغيير تطوري نوعي في المجالات نفسها لدى الدول الأخرى وخاصة المجاورة.

والحالة الأنتكاسية تتحسب على الدولة سلباً في هذا الوقت أكثر من الفترات السابقة بعد أن أصبح النظام الاقتصادي العالمي المتخطي للقوميات حيث أصبحت فيه الدول عاجزة عن الخروج من تأثيرات ترابط وتشابك المصالح^{١٦} وبذلك تكون الغاية من أحتضان القوة العلمية:

^{١٦} د. فؤاد مرسي - الرأسمالية تجدد نفسها - عالم المعرفة - العدد ١٤٧ - الكويت - ١٩٩٠ ص ١٥٠ .

- ١- تدعيم الاستقلال السياسي.
- ٢- تدعيم البناء الاجتماعي.
- ٣- تدعيم الاقتصاد الوطني.
- ٤- حماية الأمن القومي.

التطور العلمي والحرية:

أساس التطور العلمي هو الأبداع، والأبداع هو النزوع الى تجاوز المألوف وتنسيق المعارف وفق نمط جديد للأتيان بحلول جديدة للمشكلات المطروحة، فالمبدع صاحب تحليل دقيق وتفكير خلاق يولد الحقائق من رحم ركام معرفي بجهد علمي يكسر الأطار المعهود والأجتهادات السابقة وفق أسس قابلة للتحقيق، والمبدع يمتاز على جمع المعلومات وصهرها عقلياً وأخراجها في حالة جديدة تخدم عمليات التطور الأقتصادي والتقني والأجتماعي وأي حقول أخرى، ولكن لايمكن الحديث عن الأبداع العلمي والمبدعين في مناخ متوتر غير مستقر تغيب فيه الحرية وينعدم فيه الأمن النفسي والجماعي، فحيثما حكمت القوه وحذفت الأصوات الحرة تراجع الأبداع وتراجع معه التطور العلمي، وتوقفت الحالات الأقتصادية والأجتماعية والأمنية على حالها^{١٧}.

أنعكاسات التطور العلمي والتكنولوجي في العلاقات الدولية :

التطور العلمي لحقبة القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين أفرز المرحلة الأولى للثورة الصناعة، التي أنعكست على واقع العلاقات الدولية لمظاهر (الأستعمار-الأحتلال-السيطرة والهيمنة) بأساليب (الحروب-التحالفات العسكرية-المعاهدات الأمنية-أقتسام مناطق النفوذ-حروب النيابة) وبأدوات تشكل القوة العسكرية معظمها. أما أنعكاسات الثورة التكنولوجية الحالية

^{١٧} سلطان بلغيث - تطور الجامعات العربية في دعم ثقافة البحث العلمي الأبداعي - شؤون عربية - العدد ١٢٧ لسنة ٢٠٠٦ ص ١٣٤.

وتفاعلاتها في البيئة الدولية فأخذت مظاهر وأدوات مختلفة، ولكنها تتقارب أكثر في جوهر الأهداف، ومن أهم هذه الانعكاسات:

١. الرأسمالية طورت نفسها: ركزت الرأسمالية العالمية على المجالات البحثية العالمية وخلقت نظم وتشكيلات مطابقة لها، وقد أثبت هذا التطابق قدرة ملحوظة على التكيف والتجديد رتب تفوقاً ملحوظاً في القوى العلمية والقوى الاقتصادية على الطرف الشيوعي المواجه للرأسمالية، وكانت نتائج هذا التفوق تفكك المعسكر الشيوعي^{١٨} وتوجه معظم الدول التي وجدت بعض تفككه نحو النظام الاقتصادي الحر.

٢. تصحيحاً لمسار التقسيم الدولي للعمل والتجارة والنظام المالي وفي دورة اقتصادية جديدة بحيث لم يعد شئ في العلاقات الدولية بمنأى عن متناول الثورة العلمية التكنولوجية رتبة ذلك المظاهر:

المظهر الأول: تراكم الإنتاج مع تراكم المعلومات وأحتكار الحلقات العلمية التكنولوجية الأكثر تطوراً وتأثيراً لدى الرأسماليات الكبرى ضاعف من قدراتها في مجال التأثير على الدول (المختلفة في هذا المجال).

المظهر الثاني: ثورة في الاستهلاك وتخلف في احتضان وأستيعاب التطور العلمي التكنولوجي في الدول الضعيفة الأمر الذي أدى الى أنكشاف المساحات الجغرافية لهذه الدول أمام زحف قوى الإنتاج الرساميل والتجارة^{١٩} والمال كجيوش علمية اقتصادية من أجل الهيمنة على ثروات وموارد وعمالة الدولة (المختلفة في هذا المجال).

^{١٨} برنامج حرب النجوم الذي تبنته الولايات المتحدة المريكية أثبتت تفوقاً علمياً تكنولوجيا واضحاً تجاه الاتحاد السوفيتي السابق في مجالات سباق التسلح ، وكان من الأسباب المهمة في نهاية الاتحاد السوفيتي ونهاية العلاقات الدولية في ظل نظام القطبين الدولي ، لمزيد من المعلومات أنظر ميخائيل غورباتشوف .
^{١٩} أنظر د. سالم توفيق النجفي - حول مسألة الرأسمالية - رؤية للقرن الحادي والعشرين - بيت الحكمة - بغداد ١٩٩٩ - ص ٧٥ .

المظهر الثالث: زحف الرأسماليات الكبرى نحو الشرق الأوربي بفضل أنهيار النظم السياسية الشمولية ونحو آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، طارحة معها مفاهيم العولمة المستندة على تفوقها العلمي والتكنولوجي والاقتصادي وحتى الدول القليلة التي استطاعت أن تحافظ على نظمها الشمولية قد لجأت الى تكييف نفسها مع هذه التفاعلات لإحداث إصلاحات وتعديلات في تشكيلاتها العلمية والاقتصادية والسياسية وخير مثال في ذلك الصين حيث إعتمدت تشجيع الاقتصاد الفردي، وربطت الاقتصاد الاشتراكي مع نظام السوق بعد ادخال أساليب الإدارة الاقتصادية الحديثة المتقدمة^{٢٠}.

٣. مخاطر البيئة: إذا كان النشاط البيئي التقليدي للإنسان قد ألحق بالضرورة ضرراً بعدد من البيئات الطبيعية مثل الماء والتربة والهواء، فإن الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة قد عجلت بنمو القوة الإنتاجية إلى أقصى الحدود باستغلال العمل وأستنزاف الطبيعة بحكم المنافسة والجري السريع وراء الربح وإن الأستخدام غير الرشيد للثورة التكنولوجية يؤدي الى تراكم وتزايد النفايات الضارة، ولم تعد الطبيعة قادرة بعد الن على أستيعاب هذه النفايات وكثير منها سام بالنسبة للطبيعة والإنسان أيضاً ومن أبرز مظاهر ذلك:

- تحول ٦ ملايين هكتار كل سنة من الأراضي الجافة المنتجة إلى صحاري ظاهرة التصحر لاقيمة لها.
- تدمير أكثر من أحد عشر مليون هكتار من الغابات سنوياً.
- محروقات الوقود المختلفة تؤدي إلى نشر ثاني أوكسيد الكربون الذي يسبب في الزيادة التدريجية للحرارة في العالم

^{٢٠} انظر د. عدنان مناتي - اشتراكية السوق - النموذج الصيني - الموقف العربي - بغداد - العدد ٢٩ لسنة ٢٠٠٠ - ص ١٠ .

بصورة عامة بما يكفي لإلغاء العديد من المناطق الزراعية، ورفع مستويات البحار وغرق المدن الساحلية وتهديد غلاف الأوزون الذي يحمي القشرة الأرضية بفعل التصاعد الكثيف للغازات الصناعية.

- الإخلال بدورة الغذاء في المحيطات وللإنسان نفسه بما يعرضه إلى أمراض جديدة أكثر فتكاً ، كذلك الإنتشار الملحوظ لأمراض السرطان^{٢١}.

- مخاطر الجسيمة لما يسمى بمخاطر الاستخدامات السلمية والحربية للطاقة الذرية فإن تشييد مصنع ذري يستغرق حوالي ١٠ عشرة سنوات، أما فترة عمله فلا تزيد على ٤٠ سنة، غير إن النفايات الذرية التي سوف ينتجها تضل تشع عدة ألوف من السنين وتخلق مشكلة بيئية بالنسبة لألاف الأجيال المقبلة، وسوف تتأثر ظروف الحياة بإحتمالات الموت الذري البطيء للغابات والمزارع والحيوانات والإنسان.

عملية نقل الأضرار:

الدول ذات النظم والتشكيلات العلمية والتكنولوجية المنضبطة التنظيم ومعظمها في الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى، تستطيع أن تنقل، بل ونقلت الأضرار والنفايات إلى أطراف أخرى بعيدة عن بيئتها، وتحاول في الوقت نفسه حماية بيئتها الداخلية عن طريق:

١. إدخال تدابير عملية وعلمية في الإنتاج.

٢. إدخال الطبيعة في إطار اقتصاد السوق، أي جعل الطبيعة ملكية خاصة ترتب تكلفة صيانتها على أرباب العمل^{٢٢} ومتابعة أعمالهم

^{٢١} تقرير البيئة الدولية للتنمية - عالم المعرفة - العدد ١٤٢ - ص ٢٧ .

^{٢٢} د. فؤاد مرسي - مصدر سبق ذكره - ص ٧٨ .

وإجبارهم على إدخال التحسينات المناسبة للبيئة في الإنتاج والخزن والنقل، عن طريق نظمها وتشكيلاتها الفاعلة.

السؤال المهم هنا : أين الدول المتخلفة من كل هذا؟ وماذا ستفعل في حال تعرض بيئتها الداخلية للمخاطر جراء الاستثمارات الأجنبية أو أنتقال هذه المخاطر إليها، وإن أدركت هذه المخاطر فإنها لا تملك التدابير والإجراءات لدرءها، وستكون المحاولات الخارجية لمساعدتها سواء طلبتها أو فرضت عليها مدخلاً للتدخل في الشؤون الداخلية من قبل الدول الأكثر تفوقاً على الصعيد الإقليمي والدولي، وسيقوض أكثر استقلالها السياسي وتكون عاملاً آخر مضافاً لعامل عجزها العلمي والتكنولوجي في تصعيد حدة الصراعات بين الدول القوية للهيمنة عليها، في عالم أصبح صغيراً جداً ومتداخلاً.

٣. عملية غزو الفضاء أعلن المعنيون والمسئولون في برامج غزو الفضاء ومنهم وكالة ناسا الأمريكية بأن العام سيشهد للفترة من ٢٠١٠ - ٢٠٢٠ البدء برحلات فضائية الى سطح القمر والمريخ من أجل إنشاء مستعمرات بشرية هناك، وبالتأكيد سيكون البحث عن مواد أولية إستراتيجية بديلة لتلك المعرضة للنفاذ في الأرض الأمر الذي سيرتب مكانة ووضعا متميزاً.

المبحث الثالث

القوة العلمية والأمن القومي

أثرت القوة العلمية في شكل ونطاق الأمن القومي، فما عادت الدول القوية المتقدمة ترصد وتراقب حدودها وأجوائها فحسب، بل أمتلكت المقدرة على المعرفة لما يحدث في فضاءات وأراضي الآخرين ورصد ما يجري في البحار والمحيطات والنخب لكل ذلك ولهذا اتسعت ظاهرة الإجراءات الاحترازية والضربات الأجهزة لديها.

وأصبح العالم يرتب نفسه على أساس حقائق القوة بمضامينها العسكرية والأقتصادية والعلمية وليس وفقاً لمقتضيات أخلاقية أو قانونية لذلك تدخل القوة العلمية في ترتيب أشكال المقدرة أو العجز، فعندما تكون الدولة عاجزة لضعفها تكون مدعيه فقط لحقوقها، وعندما تكون مقتدرة لقوتها تكون مؤكدة وساعية لهذه الحقوق دون الحاجة الى طلب مساعدة الآخرين وتقديم التنازلات لهم، فالقوة العلمية أفرزت سياسات لاتراعي أمن الضعفاء، حيث أصبح الضعف عامل تصعيد لتأثير المتغير الدولي على الدولة الضعيفة، كذلك أفرزت سياسات الترهيب والترغيب بين الدول القوية والضعيفة، وأفرزت أيضاً سياسات الأعتمادية الأمنية بينهما^{٢٣}.

وإن التحليل عن دور القوة في علاقات الدول ببعضها، يجب أن لايفصل هذا الدور عن طبيعة تلك العلاقات، فخلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، كانت عبارات الأستيلاء على أراضي الغير بالقوة، أو عبارة تغيير نظام الحكم بالقوة، أو التدخل الأجنبي بالقوة، أو بأستخدام القوات المسلحة تعطي معنى واحداً، فكان مفهوم القوة مرادف لمفهوم العنف وأستخدام القوات المسلحة والأستعداد العسكري، وبعد منتصف القرن العشرين أخذ مفهوم القوة شكلاً أكثر اتساعاً تحت تعريف مؤاده "أنها المقدرة على التأثير في سلوك الدول الأخرى وبالكيفية التي تخدم أهداف الدول المتملكة لها" وبدون ذلك فقد تكون الدولة كبيرة أو غنية أو عظيمة ولكنها ليست قوية^{٢٤} وقد أنفق الخبراء في العلاقات الدولية على ترتيب لعناصر قوة الدولة كالآتي:

١- العوامل الجغرافية.

٢- الإمكانيات والموارد المادية والطبيعية.

^{٢٣} لمزيد من المعلومات أنظر د. خضير عباس عطوان - وضع العرب في النظام الدولي - شؤون عربية - القاهرة - العدد ١٢٧ لسنة ٢٠٠٦ ص ٢٣٦ كذلك بحثية - العرب والتوازنات الدولية - مجلة شؤون عربية القاهرة - العدد ١٢٠ لسنة ٢٠٠٤ ص ١٠٥ - ص ١٠٦ .
^{٢٤} د. أسماعيل صبري مقلد - مصدر سبق ذكره - ص ٥٨ .

٣- السكان.

٤- مستوى النمو الاقتصادي والصناعي.

٥- درجة التطور التقني والتكنولوجي.

٦- الاستعداد العسكري.

٧- كفاءة المؤسسات السياسية والدعائية^{٢٥}.

وبفضل الثورة العلمية وخلال العقود الثلاثة المنصرمة ظهر واقع العلاقات الدولية ترتيباً جديداً لعناصر قوة الدولة، ليجعل العلم العنصر الأول في هذا الترتيب بعد أن أصبح قوة بحد ذاته ويكون النشاط الاقتصادي المترابط مع الثورة العلمية التكنولوجية العنصر الثاني وحتى الاستعداد العسكري تراجع بأستثناء الحلقات العالية المستوى التقني والعلمي وذات الكفاءة والمقدرة وأنعكس هذا الترتيب الجديد على الوسائل والأدوات التي تلجأ إليها (الدول القوية) في سياسات الربح والضغط والتأثير والهيمنة وبذلك أفرزت التفاعلات الدولية الجديدة مفاهيم أمنية جديدة وتحديات جديدة، مثل التطور العلمي-الأمن العلمي. الاحتياط النفطي-الأمن النفطي . تطور الخبرة العلمية-أمن المعلومات وأمن العلماء. البيئة-الأمن البيئي. القدرة النووية-الأمن النووي... الخ.

التحديات التي أفرزتها الثورة العلمية التكنولوجية على أمن الدول (الضعيفة):

الدولة الضعيفة (المتخلفة) هي تلك الدولة التي لا تملك القدرة الذاتية على الدفاع عن كيانها، الأمر الذي يدفع بها الى البحث عن الحماية الخارجية والقبول بنتائجها فكيف الحال بها وقد أضافت الثورة التكنولوجية أعباء وتحديات كبيرة عليها، الأمر الذي سيرتب أستقطاباً أكبر للتدخل في شؤونها والمنافسة على ثرواتها جراء بحثها بأتجاهات متعددة عن المساعدة لتدعيم قدراتها لمواجهة هذه التحديات الجديدة سيما وأن أملاك الحلقات الرئيسية للثورة التكنولوجية أصبح حكراً لدى مجموعة من الدول تتوزع في آسيا وأوروبا وأمريكا،

^{٢٥} روبرت جلين - الحرب والتغيير في السياسة الدولية - بغداد - ١٩٩٠ - ص ٥٦ .

فكيف سيكون أمن الدولة الضعيفة وهي تملك أكثر من ٦٠% من احتياجات الولايات المتحدة الأمريكية و ٩٠% لأحتياجات أوربا و ٨٠% لأحتياجات أوربا للطاقة ، و ٩٩% من الألمنيوم و ٨٩% للصفيح و ٦٥% للنحاس و ٩٥% للمغنيز و ٩٣% البن و ١٠٠% للسكر ومع ٣٠% لما يحتاجه الأقوياء من الطعام^{٢٦} وموارد أخرى تحتاجها الدول القوية.

التحديات:

١- **تحدي الاختراق:** لم تعد الحواجز الطبيعية والمعدات التقليدية قادرة على منع وصول الصواريخ والمقذوفات الأخرى العابرة للقارات لتدمير الأهداف النقطية. ولا المياه الإقليمية تكون آمنة بمجرد حمايتها بالسفن والزوارق الحربية كما كانت عليه، فالتطور النوعي وفر للدول القوية إمكانية إختراقها والوصول إلى سواحلها وموانئها وتدمير أي هدف منتخب من مسافات بعيدة لاتستطيع الدول الضعيفة بإمكانياتها التقليدية من التأثير عليها وهكذا الحال بالنسبة لجميع المنشآت الحيوية الأخرى داخل أراضيها.

٢- **التحدي الإعلامي:** انعكست آثار الثورة العلمية التكنولوجية في زيادة أهمية الأعلام الخارجي الذي أضطلع بالتأثير أكثر على الدول وسياساتها، فأن ثورة المعلومات والتطور النوعي لأجهزة الإعلام المرئي والسمعي والمكتوب أضحى قوة تأثيرية لا يستهان بها بيد الدول القوية ضد مدركات وذهنيات شعوب الدول الضعيفة، والتسميم الإعلامي الموجه ضد أي شعب أو مجموعة يستطيع إلحاق الضرر في مكوناته الفكرية والثقافية وبالذات إذا توفرت فيه ثغرات أمنية مثل التنافر العرقي والمذهبي وأختلاف في الآراء في الأزمات الأقتصادية والسياسية وغالباً ما يهدف هذا التكتيف الإعلامي من الدول القوية تجاه الدول الضيقة الى الحصول على منافع إضافية تتعلق بالثروة الطبيعية وأي باحث يقوم بتحليل ودراسة مراحل التطور النوعي للإعلام الخارجي للدول

^{٢٦} كولن باون وبيتر موني - من الحرب الباردة حتى الوفاق - دار الشروق للنشر والتوزيع - ترجمة صادق أبو عودة - عمان ١٩٨٣ - ص ٢٣٩ .

القوية سيجد أن هذا التطور مصحوباً بتطور واتساع حجم الأزمات الاقتصادية والسياسية والعرقية والمذهبية في الدول الضعيفة التي تشكل اهتماماً بالغاً في السياسة الخارجية للدول القوية.

٣- **تحدي الإرهاب المنظم:** إن اتساع نطاق الجريمة المنظمة، ثم اتساع ظاهرة الإرهاب جاء متزامناً مع الثورة العلمية والتكنولوجية، فقد هيأت هذه الثورة مستلزمات وأدوات متطورة نوعياً في الاتصالات والمواصلات والقتل تسربت الى مجاميع أرهابية رتبت لهم موقفاً متميزاً ومتفوقاً أكثر وضوحاً في مساحات الدول المتخلفة وهناك اليوم أكثر من (٤٣٧) منظمة تمارس نشاطها الأرهابي في أكثر من (١٢٠) دولة أغلبها من الدول الضعيفة التي ستضطر إلى تبديل خياراتها وأولياتها وإلى الإنشغال في مكافحة هذه الظاهرة بعد الاستعانة بالدول القوية التي تملك الوسائل العلمية والكفاءة والتقنية الحديثة وسيؤدي ذلك إلى الكثير من التدخل لأغراض الهيمنة من الدول القوية تجاه الدول الضعيفة^{٢٧}.

٤- **التحدي المؤامراتي:** اليد الخفية العابثة باستقلال الدول الضعيفة لم تعد خفية بعد الثورة العلمية والتكنولوجية. فأن نتائج تدخل الأجهزة المخبرانية ظهرت للعيان، وأصبح التسلل والتوغل بشكل أسرع وأعمق في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبأدوات تسبح في البحار وتسير على الأرض وتعلو في الفضاء، تدخل البيوت والقصور والمجالس والمنشآت، لتحكم قبضتها على أبرز السياسيين وأصحاب القرار لتحصل على المزيد من المكتسبات وخاصة تلك المتعلقة بالثروات الطبيعية في الدول الضعيفة ، وبذلك أضافت الثورة العلمية والتكنولوجية (طفرة) في القدرات الاستخبارية للدول القوية ظهر ذلك في صراعاتها الحميمة للأستحواذ على مظاهر الهيمنة في أكثر

^{٢٧} د. ضاري رشيد ياسين - الإرهاب الدولي - الأسباب والدوافع - جامعة بغداد - قسم الدراسات الأمريكية - بحث مقدم لسنة ٢٠٠٥ - ص ١ .

^{٢٨} أنظر - منذر سليمان - دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي - المستقبل العربي - العدد ٣٢٥ مايس ٢٠٠٦ ص ٣٤ - ص ٣٥ .

الدول الضعيفة أهمية وبالذات بعد تقارب العد العكسي لنفاذ أكثر المواد الأولية حاجة وأستهلاكاً كالنفط والمعادن.

٥- **التحدي النووي:** إتجهت دول عديدة نحو تطوير الطاقة النووية في محاولة لتقليل اعتمادها المستقبلي على النفط وقد شجع هذا الاتجاه الأوضاع المتقلبة في السوق النفطية الدولية، وقرب نفاذ هذه السلعة الاستراتيجية. أستطاعت الدول القوية تطوير بنية تحتية للشروع لتطوير ما يأتي:

* القوة النووية العسكرية.

* مشاريع الطاقة لأغراض سليمة (بدائل النفط).

وفي الحالتين لعبت التكنولوجيا العلمية الدور الأول ورتب هذا قوة لوجودها في البيئة الدولية تدعيماً لأمنها القومي مما أعطاها وصفاً مميزاً في الوضع الإقليمي والدولي والعلاقات الدولية وأيضاً خلق هاجساً أمنياً للدول الأخرى مما دفعها إلى الشروع بامتلاك هذه التكنولوجيا العلمية بغية امتلاك القدرة النووية لإحداث توازن إقليمي ودولي لها. بيد أن أمعان الدول القوية في إحتكار هذه التكنولوجيا وإحباط محاولات الدول الأخرى جسد وضعاً في العلاقات الدولية قائماً على:

- أ. خضوع أكبر للدول الضعيفة تجاه الدول القوية طلباً للحماية.
- ب. صراعاً خطيراً بين الدول القوية والدول التي تجتهد في امتلاك التقنية النووية في خارج أعضاء النادي النووي.
- ج. دخول الدول الغنية الضعيفة في حلقات أستنزاف قدرتها الاقتصادية لمراحل الأعداد والأنتاج والسلامة والمراقبة والحماية البيئية وعوزها المستمر لامتلاك المقذوفات الجوية والأرضية والبحرية، وفي النهاية ستكون عاجزة عن اللاحق بالدول الأكثر تطوراً في هذا المجال ناهيك عن عدم أستطاعتها تحقيق مكاسب الضربة الأولى لغياب المقدرة على نشر صواريخها النووية حول أهم الأماكن في العالم.

٦- التحدي الاقتصادي: أن الانحياز الى توظيف القوة العلمية التكنولوجية في المضمار العسكري بدرجة الى أكبر من المضمار الاقتصادي يرتب أخلال في النظام السياسي العام، وتجربة أنهيار الاتحاد السوفيتي السابق والوضع الاقتصادي الحالي في كوريا الشمالية وباكستان والهند خير دليل على ذلك^{٢٩} فالتناقض بين المستوى التكنولوجي المستخدم في إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية المدنية برفع المستهلكين في العالم للأتجاه صوب السلع العالية الكفاءة والقدرة التكنولوجية الأمر الذي يحقق أنتعاشاً متصاعداً لأقتصاديات الدول القوية وتصدعاً مستمراً لأقتصاديات الدول الضعيفة الى الحد الذي يصبح به أسيرة لهذا التفوق الاقتصادي وفاقة الأمن الاقتصادي.

الخاتمة:

^{٢٩} لمزيد من المعلومات - أنظر ميخائيل غروباتشوف - البيريسترويكا - ترجمة د. عباس خلف - شركة المعرفة - بغداد - ١٩٩٠ ص ١٤٧ - ص ١٤٨ .

تفقد الدول الغنية (الضعيفة) عناصر القوة في خيارات معطيات جغرافيتها الوطنية من الثروات الطبيعية والمواد الأولية وسلامة البيئة، أن عجزت عن خلق نظم وتشكيلات سياسية واقتصادية واجتماعية تواكب التطور العلمي التكنولوجي الحديث، وتصبح أكثر أسيرة للتفوق الإقليمي والدولي في هذا المجال، وتكون مسرحاً للصراعات الدولية بحكم أستقطاب التنافس المصلحي الدولي على أراضيها، وقد تتباين حدود وأحجام هذه الصراعات حسب الأهمية الجيوبولوتيكية والجيوسياسية للدول (المتخلفة) ويمكننا أن نقول هنا أن مفهوم الضعف والتخلف بفعل التطور العلمي والتكنولوجي وخاصة في مجالات القدرة لحماية الأمن القومي أصبح أكثر تقارباً في توصيف الدول في هذا السياق. بعد أن رتبت القوة العلمية عوامل تصدع وأخترق للمفاهيم التقليدية للأستقلال والسيادة والأمن، عوامل خارقة في التأثير، وصلت في تأثيراتها الى الحدود الداخلية للمجتمعات لتترك المقومات الأخلاقية والقانونية وحتى الحريات الطبيعية والمكتسبة للأفراد والجماعات، وماعاد أمام المجتمعات إلا أعطاء قيادته للعقل والعلم والتسريع في أستيعاب مضامينهما وتعبيراتها في نظم وتشكيلات فاعلة ومتطورة لتدعيم الأمن الأقتصادي والسياسي والأجتماعي وحتى السوسيولوجي للفرد والجماعة، وبالعكس ذلك ستتحول الشعوب الضعيفة الى حضيرة الأستعباد العصري القائم على التوصيفة القديمة التي عرفت العبد بأنه الأتسان الذي ينتمي الى سيد ما يتسلم منه أوامره وليس له الحق التصرف في ممتلكاته وشخصه، وهو محروم من حقوقه السياسية والأقتصادية والأجتماعية.
